الباحث القاعد ...
نتف من أحوال البحث اللبناني في الاجتماعيات

وضاح شرارة

- ١ -

قد يجوز القول إن الباحث المبتدىء والفتيَّ يحمله على البحث، ويدعوه إليه، باحث «كبير» أو «شيخ» سبقه وتعهده، ورعى إعداده وتأديبه بآداب البحث. فالباحث «الشيخ» هو من انتهت إليه، وإلى أقرانه ومن هم في مرتبته علماً وإحاطة واجتهاداً، روافدُ المعرفة في حقل من الحقول؛ وهو من اختبر في بحثه وعمله، وربما في تدريسه، طرائق البحث المتجددة والمتباينة التي أفضت إلى تحصيل معارف جديدة أو إلى تناول بعض المعارف على وجه جديد. وقرانُ المعارف بالطرائق والمناهج والتدريس أمر أساس، وهو السبب في افتراق البحث العلمي المحدث من التصنيف والتدريس التقليديين في موضوعات مثل الفقه والمقالة الأدبية والمقالة التاريخية ومقالات الاحتجاج الاعتقادية و«السياسية». فالبحث العلمي المحدث لا يرث تاريخاً، أو هو، على وجه الدقة، يتخفف من إرثه فيختبر في كل مرة يتناول فيها مسألة، أو مشكلة، صدقَ هذا الإرث وقدرته على معالجة المسائل والمشكلات المعلقة ويوازن بين هذه القدرة وبين معالجة جديدة تَعِدُ بتماسك أقوى أو بنتائج أوفر. فلا يتحصن الإرث، أو ما يقوم مقامه، بحَسَبه، أي بفوائده وعوائده، لا من التجديد ولا من الاختبار المستمر. ولا حرمة للطريقة أو للمنهج. فإذا قصَّرت (أو قصَّر) عن التعليل والابتكار، تُركت (أو ترك) لغيرها. وينجم هذا النحو من التناول عن حمل المعارف على الطرائق وعلى التعليل، فلا قوام للمعرفة المفردة بنفسها، أو «للعلم» الفرد، على ما كان يقال في الأثر المنقول أو في شرح إعراب كلمة أو في التلفظ بها في لغة من اللغات (اللهجات)، بنفسه. فالعلم، على هذا المذهب، إنما هو علم جملة، فلا ينفك ما ينتهي إليه من معارف أو «علوم» (أي معلومات) من الطريقة التي سُلكت إلى المعارف و «العلوم» هذه، ولا من أوائل العلم التي افترضت أو أضمرت حين ابتداء البحث وفي

سياقته. وما يُختبر في كل مرة تختبر فيها معرفة، هو تماسك هذه الجملة وقوتها على التعليل والتوليد. وهذا بعيد من امتحان التصنيف والتدريس التقليديين (العربيين والإسلاميين).

ـ ٢ ـ

كان الباحث المبتدىء يحس في نفسه اليتم، والانقطاع من كل شجرة نسب. وإذا قيض له ابتداءُ عمل البحث الاجتماعي ومباشرته في أواخر النصف الأول أو مطلع النصف الثاني من العقد السابع (الستينات) بلبنان، فلم يكن ثمة ما يعينه على تعريف نفسه، أو على تعرّفها، في «الأعمال» المتداولة، ومعظمها من المقالات الصحافية أو المحاضرات. ومثل هذه المقالات، على معنى الرأي والمذهب، كان الاحتجاج السياسي يطغى عليها طغياناً خانقاً؛ ولا يقتصر طغيانه على الرأي والحكم المتصلين بالظرف والحادثة وثورة الهوى، بل يستمر (الطغيان) على اللغة نفسها وعلى مبانيها. فآل ذلك إلى غلبة السياسيين على «الباحثين» وإلى غلبة الرأي السياسي على المسألة العلمية في الباحث المحتمل والجائز (الممكن)، وأدى إلى تقدم العبارة الصحافية والبيانية (من بيان على معنى المنشور) على العبارة السياسية المتماسكة في الرأي السياسي. واختصر التصريحُ أو البيانُ السياسي اليومي، على لسان أحد السياسيين البارزين، مراتب الغلبة هذه ودرجاتها.

والحق أن هذه الغلبة لم تكن «طبيعية»، ولا كانت نتاجاً «منطقياً»، على ما يقال، لأوضاع وظروف يتركها هذا الرأي خلواً من التعيين وصفراً منه. فالعقد السابع اللبناني، السياسي والاجتماعي، ابتدأ مسيره مثقلاً بمسألتين على قدر كبير من الخطورة والحسم هما مسألة الهوية الوطنية (اللبنانية) في إثر «حوادث» صيف ١٩٥٨، على ما سميت عن حياء أو عن عمى، ومسألة ميزان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الجماعات والفئات اللبنانية، وميزانها بين الدولة (الحكم) وبين المجتمع (الجماعات والمناطق والهيئات الاجتماعية). ولم يترك الحكم هاتين المسألتين مواتاً، ولم يهملهما، فأحل مشكلة بناء «الدولة»، ولي الهوية الوطنية وراعية العلاقات الاجتماعية جميعاً، المحلَّ الأول من مشاغله ومن صدارته («قبطانيته») السياسية. وهو توسَّل إلى هذا بأقلام بعض المثقفين والصحافيين والموظفين، ممن قرَّبهم وضم بعضهم إلى الإدارة فكان رينه حبشي (الجامعي المصري) وجورج نقاش وشارل رزق وباسم الجسر وجوزيف زعرور وحسن عواضة وزكريا النصولي وجورج قرم ومنح الصلح وأمين الحافظ وأدوار صعب ورينه عجوري، إلى بضع عشرات من الإداريين المحض، ألسنة ما سمي، في أواخر ولاية فؤاد شهاب، الرئيس الاستقلالي الثالث (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، «الشهابية».

وحمل الإيقان بحقيقة المسألتين، والنازعُ إلى تقديم المسألة الاجتماعية على المسألة السياسية الوطنية، فؤاد شهاب على الطلب إلى فريق بحث اقتصادي واجتماعي فرنسي وكاثوليكي من يسار الوسط، يغلب اقتصادُه على اجتماعه، إنجاز «وصف» للبنان (على مثال: «وصف إفريقيا». أو «وصف مصر»). فكان «تقرير بعثة إيرفد» في أجزائه السبعة («الكبير»)، ثم في جزئه الواحد («المختصر»)، دليل المقالات الشهابية في المعالجة والسياسة المزمعتين ـ وقصر الكلام على المقالات يعني أن ترجمة التقرير السياسية والاجتماعية، وتحقيق سياسة شهاب هذه الترجمة، أمران لا يوضع عليهما الكلام ولا يتناولهما على الرغم من خطرهما.

وأوهمت موالاةُ الطاقم السياسي الإسلامي، العروبي، الرئيس الجديد وحليف جمال عبد

الناصر المتربع على الوحدة المصرية والسورية إلى ثلاث سنوات بعد، إلى موالاة الأحزاب العروبية ومحترفي كَتَبتها بعضَ السياسات الشهابية، أو مقالاتها ـ أوهمت الموالاة المزدوجة هذه أصحاب السياسات الشهابية المزمعة، بأن المنازعة على الهوية الوطنية اللبنانية سائرة إلى انصرام وطيٍّ. وأوهمتهم كذلك بأنه ليس مثل معالجة المسألة الاجتماعية والاقتصادية، من تنمية المناطق المتخلفة، ومعظمها مأهول بمسلمي الأطراف، وتوزيع الدخل توزيعاً أكثر مساواة على أصحاب الدخول المتدنية، ومعظمهم من مهاجري هذه المناطق إلى المدن ـ دواءً للمنازعة على الهوية الوطنية اللبنانية، وكانت «حوادث» ١٩٥٨ آخر فصولها.

ـ ٣ ـ

لم يختلف رأي المثقفين بعامة، والجامعيون منهم بخاصة، في هذه المسائل، عن رأي سواد الناس وعامتهم، ما عدا قلة ربما. فأقبلوا على القول والكتابة فيها على نحو لا يباين النحو (اللفظي) السياسي السائر. فلم ينظر، من كان منهم قادراً على مثل هذا النظر، في ضعف مادة تقرير «إيرفد» الاجتماعية، أو في قصور نتائجها البارزة، ولا نظروا في الوسائط السياسية التي قد توجبها هذه النتائج وتدعو إليها، من أبنية نقابية قوية وعامة، وعلاقات بلدية ومحلية اجتماعية متجددة، وتمثيل انتخابي يتضمن حصة «مصلحية» أوسع من الحصة التي يتضمنها التمثيل العصبي السائد. فتحجروا على «التقرير» العتيد وجمّروه (على مثال زياد بن أبي سفيان: «لكم عليّ ألا أجمّر بعوثكم» أو المقاتلين: ألا أطيل «نوبتهم» القتالية)، وجمّروا نتائجه. فلم يقترح أحد، فردٌ أو هيئة تقريراً نقيضاً، من خصوم السياسات الشهابية، ولا اقترح أحد امتحان التقرير على شاكلة تقص يتناول عينات. أما فلسفة «التقرير» المضمرة أو المعلنة ـ ومآل هذه الفلسفة إلى قطع أواصر الدولة «الكينزية» من الرأسمالية الفوردية (نسبة إلى هنري فورد داعية تنظيم العمل الصناعي تنظيماً «عقلانياً» وزيادة دخول العمال واستدراج زيادة استهلاكهم) التي مهدت لها وحملتها على راحاتها وأكتافها ـ فكان السكوت عنها عاماً.

وأنكرت إغفالَ السياسة أصواتٌ استُبعد أصحابها من المشاركة في الحكم، شأن العصبية الشمعونية. وأنكره رجل سياسة مثل ريمون إده شارك في الحكم إلى عام ١٩٦٢، حين رسو سياسة شهاب على «الشهابية». وكان إنكارُها عملياً، على نحو «نقد السلاح»، وأرهص بالحلف المسيحي الذي حال دون تجديد ولاية فؤاد شهاب، في صيف ١٩٦٤، أولاً، ثم ألّب الموجة الانتخابية التي أضعفت الناخبين الشهابيين من النواب، في ربيع ١٩٦٨، وحالت دون انتخاب الياس سركيس رئيساً عام ١٩٧٠.

وعندما سلك «التقرير» طريق الإدارة وإجراءاتها، فكان المشروع الأخضر، ومصرف تسليف صغير، وصندوق الضمان الاجتماعي، أبرزها ـ بدا أنه نزل منزلته المناسبة واستقر عليها. فهو تقرير إداري، ولا يعني «المجتمع» وهيئاته المختلفة، إلا من حيث نتائجه العملية والإدارية، وباستثناء الدعاوى السياسية ومادتها. فانتقل التقرير من أيدي معدّيه إلى أيدي الموصين به ومحتسبي استعماله على طريقة بعينها، ولم يتداول الجمهور منه إلا فتاته الدعاوي. فبقي تدبراً من خارج قبل أن يتحول فعلاً إدارياً أو بيروقراطياً. فلم تشارك هيئة اجتماعية في مناقشته واستثماره وتطبيقه.

لكن هل كان لذلك أن يكون لولا فقر السؤال الاجتماعي الصادر عن الحركات الاجتماعية (اللبنانية)، والمؤتلف من عوامل هذه الحركات، ولولا استنكاف الحركات الاجتماعية والسياسية

من طلب النظر الاجتماعي فيها واستدعائه والإلحاح فيه؟ ويرد هذا السؤال إلى الشرائط التي تصدر عنها المعرفة الاجتماعية، أو الاجتماعيات ربما عامةً. فهل تستوي الاجتماعيات معرفة، أي نظراً يجري على ترتيب معقول ويتناول موضوعه على مبانٍ معروفة وخاصة (بالموضوع) من غير مشاركة حركات اجتماعية وسياسية عريضة في صوغ الأسئلة وطرحها على المجتمع كله؟ فالمنازعات الاجتماعية والسياسية والأهلية مقسومة في المجتمعات كلها قسمة «عادلة» لكن تناولها على مبانٍ تخصها وتخصّصُها، فتميزها من الحرب الدينية، ومن احتراب عصبيات أو أقوام، ومن ثورات العامة الجائعين على مجوِّعيهم، وعدوان مراتب ثابتة بعضها على بعض ـ تناولها هذا وقف على المجتمعات التي هدمت أبنية الحروب الدينية والعصبية القومية والعامية والمرتبية. فنشأت الاجتماعيات، أو العلوم الاجتماعية، عن تقويض العلائق والمباني الجمعية، وهي مبانٍ تشبك في كلٍّ وجميع الوجوهَ التي انفك بعضها من بعض لاحقاً مثل السياسة والدين والمعاش (الاقتصاد) والحق (القانون) والإقامة والقرابة، على ما لاحظ لوي (س) دومون، وهو اقترح صفة لهذه المباني: «الجميعية» على الضد من «الفردية».

لم يعرف لبنان، «المجتمع»، حركات اجتماعية، على هذا المعنى، وهو الأقرب، قياساً على بلدان المشرق العربية وفي بعض أجزائه، إلى صورة المجتمع المؤتلف من أفراد وغير المقتصر على الجماعات المتماسكة. فلم تكن حركاته السياسية، وآخرها، يومها، «حوادث» ١٩٥٨ ـ وهي سميت بهذا الاسم المحايد على شاكلة «الهرجات» بأسواق القاهرة ودمشق المملوكيتين أو «الفتن» بخطط بغداد الديلمية وقبلها التركية ـ مستقلة عن الأجسام الجمعية المتنبهة واليقظة. فالمطاليب السياسية أقامت على افتراض تماسك الجسم الجمعي وإجماعه على ميل واحد (عصبي) ومصلحة واحدة، حتى حين تُقدِّم مطلباً عاماً مثل الدائرة الانتخابية الواحدة والاقتراع العام (فيفترض السياسة الشيعة أن «كل» الشيعة لا محالة مقترعون كتلة واحدة، وصفاً واحداً، على نحو ما عليه الأمر في الحرب، لواحدٍ منهم). ولم يجمع مطلبٌ اجتماعي، يتعلق بمسائل اجتماعية غير اقتصادية مثل الأحوال الشخصية أو وضع المرأة أو مسألة التعليم أو تخطيط المدينة، مطالبين أو مواطنين مبالين. أما المطالبة الاقتصادية فقلما خرجت من صفتها القطاعية الغالبة، بل من اختصاصها بالأجور وما يدور على الأجور، إلى دائرة اجتماعية وسياسية واسعة، وغلب على المنازعات هذه كلها التقطعُ والتردد ومسايرة الأحلاف السياسية والصدوع للأحكام المتوارثة وللتقاليد.

لذا قلما خرجت مسألة أو مشكلة، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، من اختصاص جماعة ضيقة بها أو من اختصاصها بمثل هذه الجماعة. ولا يقتصر الضيق على العدد، بل يتناول أولاً معنى المسألة أو المشكلة والوجه الذي تتناولها عليه الجماعات المتفرقة. فمحترفو السياسة يتعاطون الشؤون السياسية، والنقابيون الأمور النقابية، والطلاب «المسألة» الطالبية، والصحافيون تنظيم الصحافة... أما المسائل العامة، حقيقة، التي تقوم من علاقات الفئات والجماعات والطوائف والمناطق والطبقات بعضها ببعض مقام الجامع والمناط المشترك، وتسن لهذه العلاقات سننها وقواعدها وقوانينها، فلا «أصحاب» لها ولا «أهل» ولا حركات اجتماعية أو شعبية (إذا قُدر على تجريد النسبة هذه من التفاهة التي عَلِقَت بها) تالياً تتولاها وتتعهدها. ويترتب على هذا بقاءُ مسألة الجامع والمناط المشترك مغفلة، ولا «صاحب» لها هي كذلك فيتصدى لاستخراجها ولصوغها.

والحقُ أن الأمرين: ظهور فاعل تاريخي ينزع فعله إلى إيجاب أبنية اجتماعية وسياسية وثقافية (ذهنية) تبتدع دلالات جديدة للأفعال والعلاقات الإنسانية (أي حركات اجتماعية متماسكة)؛ وصوغ جامع مشترك تنعقد عليه روافد المطاليب والإنجازات الجزئية ويعقل شروط انعقادها وأصوله ـ إن الأمرين هذين متصلان ومتواردان ولا ينفك واحدهما من الآخر. فيلابس التعقلُ والتدبر الفعلَ التاريخي ويمتحن الفعلُ التاريخي مبنى التعقل ويحمله على النظر في أصوله وفروعه. وما يتهيأ ربما بهيئة علاقة ثابتة وعامة ليس ثابتاً ولا عاماً. فعلاقتا الملابسة والامتحان تصفان المجتمعات التي يَعمل فيها «المنطق الديمقراطي» (كلود لوفور)، وأنشأ هذا المنطقُ أبنيتَها وصبغ بصبغته علاقاتها الاجتماعية كافة (ولا يستقيم المنطق هذا إلا بخسارة الجسم الاجتماعي سبقَ أُسِّه وركنه له أو وراثتَهما ناجزين ومقدسين، وبنزول الانقسام والخلاف منزلة الأُسِّ المفقودِ والمحالِ تشييؤه أو التمثيل عليه بشيء أو شخص أو مرتبة)، ولا تصفان غيرها. أما المجتمعات التي لا يعمل فيها «المنطق الديمقراطي»، هذا، ولا يعرِّف الفعلَ التاريخي (وهو أفعال) الذي تنشأ عنه، فلا يتماسك ما تصنعه، وما يضطرب فيها من حوادث، ولا ينضبط على أصلٍ مُجتمِع. فتخلط ما يَرِدُ عليها من هيئات وأبنية وشرائع ومقالات ورسوم علاقات ومصنوعات بما ورثته من نظائر هذه وأشباهها ـ وهو، على الأغلب، ما تُؤَوِّلُه نظائرَ وأشباهاً ويكون بعيداً من النظير والشبيه. فتنحط المعالجات والسياسات إلى «وصفات» قائمة برأسها، وتُنزَل «الوصفة» الواحدة على مقابلَةِ المشكلة، على نحو ما يسميه س. فرويد التأويل الرمزي المصري (الفرعوني) أو التوارتيَ للمنامات: البقرة السمينة على مقابلتها السنة الخصبة، وعلى مقابلة العجفاء سنة مجدبة... و «يترجَم» عن المصدر، أو بلاد المنشأ، طرائق الصنع، أو ما قدرت الأيدي على تناوله منها، مجردةً من العلاقات الاجتماعية التي تلابسها ومن الأركان (وبعضها طبيعي وبيئي) التي تنهض عليها. ويغفل عن مفعول ما يُنقل في الأبنية القائمة، وعن تأويل الأبنية هذه له وربما استتباعها إياه.

ويصح هذا في ما تتناوله الاجتماعيات ودراساتها وأبحاثها من أحوال ومعانٍ وأبنية فوق ما يصح في وجوه أخرى من الأخذ والنقل و «الترجمة». ويصح ربما فوق أيِّ أمر آخر في الاجتماعيات نفسها وفي أصحابها وأهلها من مدرسيها والباحثين فيها وفي ميادينها، ما لم يتولَّ «أب» أو جدٌّ أعلى إرساء أصول جامعة يفرِّع عليها «الأبناء» والخالفون. فأصول النظر، أو النظريات الاجتماعية والفلسفية الاجتماعية، مبناها على مسائل وقضايا وأفعال لا تستقيم دلالاتها، ولا تُفهم على وجه معقول، إلا إذا حُملت على مناطها الجامع. وهي إذا ما تحمل على مناطها الجامع هذا استحال عرضها على مصادرها بله على مصادراتها، فلا مناص، بهذه الحال، من الصدوع بما تقول، ومن ردِّها إلى مقالات تثبت أحكاماً وأقضية، وإيجازها بهذه المقالات. وإذا لم يُصدَع بما يُؤوَّل مقالات، على المعنى المتقدم للتو، رُدَّت المقالات والأصول جملةً ولم يُنتفع بردها هذا وتركها. فما يرِد ويترك من غير عرضه على مبانيه، وعلى ترتيبها وطريقة توليدها المعاني والمقالات، فكأنه لم يكن، ولا يخلِّف أثراً. وعلى هذا جرى تدريس الاجتماعيات وتلقينها، وإنشاء كلية علوم اجتماعية أو معهدٍ أوصت به بعثة «إيرفد».

ـ ٤ ـ

والباحثون هم من ولائد «الترجمة» إياها، وعلى الرسم نفسه. فكانوا في خيرة من أمرهم إما إتقان صناعة البحث الاجتماعي، أي بعض طرقه، أو الاستيلاء على بعض مصطلحه

والتوسل بهذه الغنيمة إلى خطابة مبتسرة وعاجزة عن السعي في مفعول أو أثر تضبط آلاتها عليه. فإذا أتقنوا الصناعة، أو التقانة، غفلوا عن موضوعاتهم وعن مباينتها الموضوعات التي وُضعت لها صناعتهم. ومن الأمثلة على هذا توسل بعض الباحثين الماهرين (وليست الصفة للسخرية) بالاستمارات واستطلاعات الرأي إلى سبر جمهور (إحصائي) يصدر رأيه عن عصبية ولا يصدر، بخلاف ما يفترضه الاستبار، عن عوامل اجتماعية انفكت من العصبية مثل العمل والتعليم والسن والرأي السياسي والدخل والإقامة ـ وهذه كلها تندرج في سياقة تاريخ المرء (والمرأة) الفرد وتدرج هذه السياقة في عوامل ترتبها على مراتب وأبواب. وإذا استولوا على بعض مصطلح الاجتماعيات، وقلبوه خطابة، ونقّلوا خطابتهم بين أجزاء من مدارس وفلسفات متنازعة ومختلفة، أصابوا حظوة ربما في الصحافة، أو عند أهل القوة، بحسب الظرف والاتفاق والبخت، لكنهم لم يسهموا ولو بسَهْمٍ مفلول في تحصيل «علم» واحد.

وعلى هذا كتبت أبحاث في الاستهلاك وزراعة التبغ والمجلس النيابي وعامل الصناعة وجريمة الشرف وعاشوراء وصحافة المرأة والرئاسة الأولى، وغيرها، وكلها طبعها مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية). وكتب ما لا يحصى من الرسائل في قرى وأسر وزراعات وصناعات ومذاهب ونقابات وحوادث وهيئات وجماعات وشخصيات وتقاليد ومهن وعادات، بعضها كتبه أساتذة مدرسون وبعضها الآخر كتبه طلاب. لكن الأبحاث والرسائل والكتب هذه نكصت عن تناول ما هو بمنزلة الفارق والميسم من الاجتماعيات، أي نسبة موضوع البحث إلى عوامله من طريق «الكل الاجتماعي» الذي يخصِّص فعل العوامل في الجزء أو الموضوع، أي ينحو به نحو التخصيص ويخرجه من العموم ومن التأويل الرمزي والمعنوي، على قول ل. ديمون شارحاً مارسل موس و «ظاهرته الاجتماعية الكلية». فمساغ البحث الاجتماعي، والاجتماعيات بعامة من ورائه، إنما هو حمل موضوعات الدراسة والتقصي على المجتمع الفرد الذي تضطرب هذه الموضوعات (أو «الظاهرات») بين جنباته. وفرادة المجتمع الفرد، أي فرادة كل مجتمع، تنزل على مبانٍ ينشئها النظر إنشاءً، ويخلِّصها من الأوجه والعوامل العينية (القرابة، السلطة، التبادل، المراتب، التوزيع...). ويحملها من بعد على تركيب واحد ومتماسك يكني عنه كارل ماركس بـ «الأثير الخاص» ـ وهو قوام المجتمع الفرد الذي يؤلِّف بين عوامل عامة ومشتركة في المجتمعات كلها لكن «الأثير» هذا يَسِمُها في كل مرة بميسمه المتميز والفريد. وعلى الاجتماعيات، إذا شاء أصحابها الاستمرار على إرثها والمضيَ على رعاية هذا الإرث كثرة المجتمعات وفرادتها، تقصِّي التأليف الفريد بين العوامل العامة والمشتركة في كل مرة يتناولون فيها موضوعاً يصدق فيه تعريفه وحدُّه على هذا النحو. فـ «الأثير الخاص» هو بمنزلة الموشور، فلا تدخله أشعة الضوء، وتخرج منه، إلا على مؤشر انحراف بعينه هو تعريف الموشور، وهو والموشور واحد.

وما نكصت عنه الأبحاث الاجتماعية، على مختلف مراتبها وجودتها، وهو إنشاء التركيب الواحد الذي ينفرد به مجتمع فرد، هو علة الاجتماعيات ومساغها، وهو مناط العلة الاجتماعية وعليه مبنى التعليل الاجتماعي أو التعليل بحسب الاجتماعيات وعلى رسومها. وإذا تنكبت الأبحاث الاجتماعية مبنى التعليل هذا لم تأمن الاسترسال مع أفقر صور الخطابة ولا الاطمئنان إلى أجزاء إجرائية وتقنية تُرفع إلى مرتبة العمل الناجز. ومثل الاسترسال والاطمئنان هذين يؤديان، كلٌ من طريق، إلى تبعثر الأبحاث، وإلى تناثرها نثوراً بعدد أشباه الموضوعات

المتناوَلة، وبعدد الباحثين أو المتزيين بزي الباحثين، وأخيراً بعدد المدارس والمناهج الواردة ـ والمقتصرة على الأغلب على شذرات من مصطلح. إذ ليس غير «مقالات الإمبريالية» (م. رودنسون) مطيةً مفهومة وطيِّعة يمتطيها ما يسميه ريمون آرون «الهذيان المنظم»، «المادي التاريخي» و «المادي الجدلي»، على ألسنة مثقفي العالم الثالث وبأقلامهم.

فلم تعصَ «ظاهرةٌ» مثلَ هذا التناول وعلى هذه الصورة. فكل حادثة، مقالة كانت أو رأياً أو إضراباً أو جريمة أو دورة انتخابية أو إجراءً إدارياً...إلخ، جاز حملُها على موضوع أو إيقاعُ بعض المصطلح الاجتماعي عليها. وجرى الكُتَّاب، والأصح القول إنهم كَتَبة، جروا على وضع ما يكتبون على موضوعات برأسها، مفردةً من موضوعات متصلة بها. فإذا استأنفوا الكتابة كتبوا من غير البناء على معالجةٍ سبقت، وهم أصحابها، فكيف بالبناء على معالجة سبقت وليسوا هم كتبتها. والأمثلة على ما تقدم كثيرة: فكتب جورج قرم في التخطيط الاقتصادي والمالي قبل أن ينتقل إلى تعدد الأديان في المجتمعات المشرقية والعربية، ثم إلى الدِّين فالعلاقات بين الغرب والمشرق فانفجار الشرق الأوسط وتناثره... ولا يُعاب على الرجل تنقلُه بين موضوعات يجمعها تناولُها بلداناً بعينها، بل يُؤخذ عليه انقطاعُ العمل الواحد من عمل آخر سبق. فما بدا في آخر البحث في المجتمعات الكثيرة الأديان ملاحظةً يصح البناءُ عليها ـ ومفادها أن أديان التوحيد تنزع، بخلاف الوثنيات القديمة والمجتمعات العلمانية، إلى زرع الاقتتال بين معتقديها وإلى تسليط كل دين منها أهلَه على أهل الدين الآخر فإما اعتناق الإيمان الغالب وإما القتل والذواء ـ تُركت (الملاحظة) في تناول العلاقات بين الشرق والغرب، وفي التأريخ لأحوال الشرق الأوسط المعاصر، إلى تأريخ دبلوماسي وصحافي سريع. فألقى التأريخ المزعوم هذا بتبعة المنازعات أو بجلِّها على عاتق القوى الأجنبية. وأخيراً حط الكاتب رحاله واستراح (في أواخر العام ١٩٩٥) في رحاب التأويل «التوراتي» للمفاوضات العربية والإسرائيلية، فعزاها إلى غلبةِ الجناح البروتستانتي من الغرب على الجناح الكاثوليكي...

وانقطاع المعالجات بعضها من بعض في كتابات الرجل الواحد، أو المرأة الواحدة، وتقطُّعُها في إطار المجتمع الواحد (اللبناني)، حاضراً وماضياً قريباً، يحملان الكتابات (والكتبة) على القيام برأسها (ورأسهم) والصدور عن أصحابها أو كَتَبَتها؛ وهؤلاء يَصْدرون بدورهم عن أجزاء من صناعة وتقانة أو عن مصطلح يبعث على خطابة. والخطابة تتوسل بأهواء الجمهور الغالبة، وتقره عليها، وتسوغها له. وهذه الحال قد تلازم السياسة، وهي من متعلقاتها، لكنها ليست من متعلقات الاجتماعيات ولا من لوازمها. بل هي سقطتها وزلتها وعثرتها التي تودي بها، وتوردها مورد العبث الثرثار والمرسل.

ولم تغفل الصحافة اللبنانية عن المنفعة التي في مستطاعها انتفاعها من تكاثر الكتبة الجامعيين. كذلك لم يمتنع الجامعيون من المصير إلى كتابة «صحافية»، هي بخلاف صحافة التحقيق (التحقيقات) والتقصي والتعليل المدقق. فغلّبوا الظرف على السياق، ومالوا مع أهوائهم الجمعية والعصبية، وأدخلوا جديدَ الحوادث تحت قديمها ومتوارثها، وثبَّتوا التعليل الشائع على معانيه... وهذا جليٌّ في تناولهم موضوعات التنمية والتبعية والحركات القومية والوطنية والإسلام والمنازعات الداخلية والحداثة الاجتماعية والثقافية، إلى غيرها من الموضوعات الطارئة والمزمنة. ولما كانت الصحف، أو معظمها، صحفَ «رأي»، على ما تسمى صحف العصبيات التي تستبعد (إعمال) الرأي في الهوى، اختارت كتبتها من جمهور قرائها

وأهل هواها و«رأيها». فالمعيار في الكتابة في الصحيفة هو مماشاة الكتابة (والكاتب) هوى الصحيفة وميلها وعصبيتها، ولو كان مناط هذه، الهوى والميل والعصبية، الرجلَ المتربع على رأس الصحيفة وحده، وهو مالكها وصاحب امتيازها ورئيس تحريرها وربّان دفتها ومسيّرها الوجهة التي يشاء. فانقاد الكتبة، وانقادت كتابتهم، للرجل المتربع هذا.

ونشأ عن الانقياد غير المشروط، وعن سلطان صاحب الصحيفة على صحيفته وكَتَبتها، سوسُ الصحف بسياسة أصحابها، ومشيُ المثقفين بركاب هؤلاء وإذعانهم لهم. فإذا بالصحافي، صاحب الصحيفة، «مدرسة» سياسية وفكرية وأدبية وثقافية وتاريخية وخلقية وعلمية، ومن نافد القول: صحافية. ومن يجمع في شخصه ونفسه هذه الصفات كلها إمامٌ يؤتم به، على شاكلة رجل الحكم والسلطان الذي يأتم به الصحافي بدوره. والمثقفون الكتبة لا يَعْدون حال غيرهم إذا هم ائتموا بالصحافي المتربع على رأس عصبيتهم، وإذا هم تابعوه على فتاويه اليومية والمتقلبة والمتضادة. وعلى نحو ما نكص المثقفون عن تقييد سلطان صاحب الصحيفة على صحيفته، خلّوا بينه وبين جمهور القراء، فأباحوا له هذا الجمهور، وتركوه له يصول ويجول فيه من غير حدٍّ من رأي مخالف ينتهي إليه ويقيد صدقه ويسوِّره بسور، على قول أهل المنطق.

ـ ٥ ـ

لم يكن ليمتنع على الباحث في الاجتماعيات، إذا كان يدرِّس بعض موادها من وجه آخر، أن يعوِّض، ولو بعض التعويض، بعثرة الكتابة الصحافية وتناثرها بواسطة التدريس هذا. فعلى الضد من العجالة المصروفة، منذ كتابتها وقبل كتابتها، إلى القراءة اليومية، إن لم يكن إلى الاستهلاك اليومي، التدريسُ مشروط بتماسك حلقاته وأجزائه وببنيانها بناءً متدرجاً وعلى رسم واضح. ولا يتناول التدريسُ، أو هذا ما جرت مناهج التعليم الجامعي الأوروبي عليه، وترسمت معاهدنا الجامعية خطاه، إلاَّ ما سبق اختباره، وامتُحنت أصوله وفروعه، وأُصليَ النقد، فظهرت مواطن «القوة» فيه ـ وهي في الأغلب ما يستجيب الاحتياج إلى تعليل الحوادث المتلعثمة النطق واللغة ـ ولم تبقَ «سقطاته» خافية. فترعى مناهجُ التعليم «الآباء»، على ما تقدم القول، أو «الأُمَّات» من الأعمال والعيون، وهي الأعمال الكلاسيكية بعينها.

فكان من دواعي عجب كلود ليفي ـ ستروس، المدرس الفرنسي الشاب والراسي ببرِّ القارة البرازيلية وجامعاتها، إقبالُ طلابه على قراءة الكتب الفرنسية الجديدة، أو «آخر ما خرج من مطابع باريس ودور نشرها»، قبل قراءة الكتب «القديمة»، أو كتب الأمس القريب أو الأبعد فالأبعد. وكُتُب هذا الوقت، الأمس القريب وما يسبقه، تدور عليها كتب اليوم وأعماله ومقالاته، على مختلف وجوه الدوران وصوره: المُضادَّة أو الاستئناف أو الاطراح أو التفريع أو التأصيل أو الانقطاع، أو هذه جميعاً على مقادير مختلفة. فلا تستقيم ثقافة، قصد المثقف بها التعليمَ أو قصد البحث أو المتعة أو «إنشاء النفس» وبنائها على الطريقة الألمانية، ما لم تؤلِّف في «صورة» أو «شكل» ـ على قول فيتولد غومروفيتش، البولوندي، في الأرجنتين وثقافتها بعقب عقدين من ملاحظة ليفي ـ ستروس ـ بين روافدها المتباينة والكثيرة المصادر والأوقات. أما «العلم» الذي يقوم على الشواهد المنتخبة، وعلى أجزاء من مصطلح منتزعة من بنيان متوارد الأجزاء، وعلى قطوف ومنتخبات ينسخ بعضها بعضاً، ويجبّ بعضها بعضاً، فيمتنع على صاحبه أن يستأنف به تدريساً أو ثقافة، على معنى الكلمة إذ تُتبع بصفةِ «شخصية» أو «أدبية» أو «علمية»...

باشر تدريس الاجتماعيات بلبنان، وليس «الاجتماعيات اللبنانية»، مدرسون لا صورة ولا شكل لتدريسهم، على المعنى المتقدم للتو. فمعظمهم أُعدَّ على عجل، في غضون سنتين أو ثلاث، وعلى الأغلب في فرنسا. وبعضهم القليل كانت وفادته على الاجتماعيات من مواد متفرقة مثل تدريس الحقوق أو علم النفس أو الاقتصاد والإحصاء. وحين ندبت بعض الهيئات الدولية عنها من يرعى تدريس الاجتماعيات، ويُعين الإداريين والمدرسين على هذا التدريس، ندبت موظفين إداريين تركوا البحث والتدريس منذ بعض الوقت أو توسلوهما إلى العمل الإداري وسيلةً لا غير. وإذا طُلبت إلى بعض «شيوخ» الدراسات العربية والاجتماعية، مثل جاك بيرك، المشورة والنصيحة، طُويت حالَ الاستجابة، والسبب في طيِّها هو قسوة المشورة وصرامة المعايير المنصوبة للإعداد والتدريس، أو طُعنَ على صاحبها بذريعة أجنبيته و«غربته» عن الوقائع والحقائق المحلية.

واجتمع على ترك نصيحة بيرك إداريون، كانت النصيحة تحرمهم مكانتهم ورتبتهم لو أخذ بها وعُمل على هديها، ومدرسون مبتدئون ويافعون. وبحسب هؤلاء أن «العلم» الذي درسوه على «مشايخهم» العام الماضي أو قبله بعام هو خاتمة العلم، وبيرك متطفل عليه. ولم يرق لهم أن يقوم رجل، بيرك أو غيره لا فرق، مقام المرجع أو الوصي على تدريسهم، وهم عجولون إلى اطراح كل وصاية أو ولاية عليهم، وغافلون عن احتياجهم الشديد إلى من يتولى إعدادهم. فقام حلف بين إداريين «محافظين» ومتحزبين للحكم وبين مدرسين «تقدميين» يتوقون إلى زعزعة أركانه؛ ولحمةُ الحلف هذا اتقاء العين الغريبة والتوجس من القيود التي قد تُقَيِّد بها التدريس ومن الشروط التي قد تشترطها على الإعداد والتأهيل. أي اجتمع حزبان، على طرفي نقيض، على منفعة طائفية وصنفية واحدة، هي منفعة طائفة العاملين في إدارة الاجتماعيات وتدريسها، ومنفعة صنفهم ـ على ترتيب الحِرَف الموروث طوائفَ (حرفٍ) وأصنافاً.

وتعهد هذا الحلف، المزمن، تدريساً من ضرب البحث الذي صدر عنه الباحثون وتقدمت صفته. فانقسم بدوره إلى تدريس أوائل التقانة الاجتماعية، أو تقانة الاجتماعيات وصناعة بعض وجوه إجرائها، وإلى أوائل الخطابة في الموضوعات السائرة. وغلب على التدريس «التنوع» الغالب على المقالات الاجتماعية، وهو ثمرة انتحاء كل مدرس ناحيةً من الاجتماعيات ومدارسها ومذاهبها. فكل تدريس قائمٌ برأسه، ولا يدين، لا مادةً ولا طريقة، بالحساب لأحد. ويضطلع بالحساب، على جاري عادة شائعة، إما الزملاء أو الطلاب المتعلمون. فالمدرس جزءٌ من جسم مدرسين، أو سلك تعليمي، على ما يسمى. وتفترض التسمية شرائط، بعضها تأخذ بها الطرق الصوفية (وهذا للدلالة على قِدمه وشيوعه)، منها الترتيب على مراتب؛ وتقسيم العمل بحسب المراتب هذه؛ وائتلاف «جِسم» من الأقسام والأجزاء المختلفة؛ وقيام مرتبة بـ«تسليك» الطلاب، أي نظمهم بسلْك متصل يربط المراحل بعضها ببعض؛ وتولي هيئة من «الجسم» هذا إيجابَ معايير الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ومن مرتبة تدريس إلى مرتبة؛ وتوليها هي أو غيرها المراقبةَ على التدريس والتحصيل. فالتعليم صنف محافظ.

ولا يستقيم هذا كله إلاَّ بقيام جماعة المدرسين أو المعلمين. ويقيم هذه الجماعةَ صدوعُ المدرسين بمعايير مشتركة، يجمعون عليها طوعاً، وتتناول ما يصح أن يتشاركوا فيه على اختلافهم وتفرقهم مذاهبَ ونحلاً، وهو شروط الاشتراك أو قواعده. وهي شروط وقواعد شكلية بالتعريف. ويقيم الجماعةَ، من وجه ثانٍ، افتراضُها، أي تكلفها، تعريفَ نفسها تعريفاً

يميز عملها ومهماتها ورتبتها، أي صنفها، من اجتماع أفرادها، ومن أفرادها، تالياً، واحداً واحداً. وهذا التمييز، وهو قريب من التجرد من «النفس» وأهوائها وميولها (نظير التصوف كذلك)، عسير عسراً شديداً. ولا يدعو الأفراد، وهم المدرسون، إليه إلاَّ داعٍ قوي تكافىء قوته العسر الذي تتكلفه «النفس» إذ تتجرد من نفسها أو من نوازعها. ومثل هذا الداعي يبعث عليه، وعلى الانقياد له، الإسهامُ في الاضطلاع بدور جمعي وتاريخي مثل الأدوار التي تضطلع بها الحركات الاجتماعية. فمثل هذا الدور الجمعي والتاريخي، والتنبه عليه، قمينان، وقد يكونان وحدهما قمينين، بحمل «النفس» الفرد على مغالبة نفسها، والتعالي عليها، والنزول تالياً عن بعض نوازعها المباشرة لقاء تلبية نوازع عامة أو جمعية. وترسي هذه التلبية الجماعةَ على لحمة متينة، وقد تنشأ عنها هيئةٌ تصدع بمعايير مشتركة.

لا يخلو تعاقبُ الحلقات الذي تصفه الفقرة السابقة من الافتعال ومن الميكانيكية الحتمية: الفاعل التاريخي (أو «الدور» على معنى صاحبه)، الحركة الاجتماعية، نشأة الجماعة عن الإسهام فيها، تتويج الهيئة الثابتة استقرار الجماعة، الصدوع بالمعايير المشتركة. وهذا كله ظاهر الصنعة. وتتأتى الصنعة من إغفال ملابسة الحلقات، أو وجوهها، بعضها بعضاً. فالفاعل التاريخي لا يستوي فاعلاً، ولا تاريخياً، إلاَّ من طريق عمومه فئاتٍ اجتماعية مختلفة وكثيرة. ولا يعم الفعلُ الفئاتِ المختلفة إلاَّ إذا قدر الفاعلون (روافد الفاعلَ المتصوَّر بصورة الفاعل الواحد) على التأليف بين نوازعهم ومصالحهم ولغاتهم المتفرقة على وجه «أفق» مشترك يجلو «المثقفون»، على هذا القدر أو ذاك، شرائطه. وهم «مثقفون»، على معنىً أشاعته الحركات السياسية والفكرية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على قدر ما يسهمون في جلاء «الأفق» المشترك الذي يؤلِّف بين روافد الفاعل التاريخي. فلا يصح، على هذا، إقالة المدرسين، والباحثين، الجامعيين من تبعتهم عن تعثر «جماعتهم» وتناثرها شللاً وكتلاً، لُحْماتُها من غير معدن التدريس والبحث ومن غير طينة الاجتماعيات. فغلب نازعُ الطائفة (الحرفية) على أهلها، فلم يُجمعوا، إذا أجمعوا، إلاَّ على أحوالهم الطائفية، أي على أقل القليل الذي يعرِّف الطائفة وهو دخلها وراتبها دون أحوالها الأخرى، وهذه أمسُّ بتعريف الطائفة وعملها من الدخل أو الراتب والرتبة. ولم تتماسك طائفة المدرسين الجامعيين حين عصفت الحروب الملبننة بلبنان، وبعد عصفها، إلاَّ بهذا الرابط.

وسوَّغ تماسكَ مدرسي الاجتماعيات بواسطة هذا الرابط، ومن ورائهم مدرسو الجامعة اللبنانية برمتهم، اجتهادٌ اجتماعي وطائفي (حرفي) شاع في اجتماعيات اللبنانيين وجماعاتهم وقام منها مقام الرأي المشترك والسائر، وشاع في تدريس مدرسي الاجتماعيات. وذهب هذا الاجتهاد إلى تقديم الدخول والرواتب والعوائد عامةً على غيرها من العوامل في تعليل الأفعال الاجتماعية والفردية ـ وهذا النحو في التعليل يسمى حيث كان منشأه، أو منشأ أصله، «مادية مبتذلة». فبدا أن المدرسين الجامعيين، وهم على هذا جماعة على معنى طائفة، وجدوا ضالتهم العلمية والفكرية (التعليلية) حين عمدوا إلى تناول أحوالهم وأوضاعهم على وجه «مادي»، أي على وجه الدخل والعائد. فطابقوا بين تدريسهم، وهم ضمّنوا تدريسَهم أحكامهم وآراءهم ونحَلَهم، وبين حالهم أو أحوالهم. وهذه المطابقة مدعاة تصديق يبلغ مبلغ الإيمان من غير افتعال: فالنفس، أو أحوالها، هي بعينها وفي آن مختبر النظر والرأي وامتحانهما. فليس على «المتصوف» إلاَّ القول: «حدثني قلبي عن ربي»، وعلى «الماركسي» (والحزب اللهي، من هذا

الوجه، ماركسي) إلاَّ التهليل: وهذا دليل على صدق «التحليل» ـ فالأحوال «المادية» توحد المتفرقين وتؤلف بينهم وتبعثهم على المطالبة و«التحرك»؛ وعلى قاعدة الأحوال «المادية» تنهض المطالبة «المعنوية»، أي الاطمئنان إلى حياة كريمة يصرفها أصحابها إلى البحث وإلى انتخاب «مجالس تمثيلية» يتداولون فيها ما لذَّ وطاب من شؤونهم وشجونهم.

فإذا زيد هذا على ما مر القول فيه من حلف المحافظين والتقدميين على (أي ضد) إيجاب معايير متشددة على التدريس والبحث والمدرسين والطلاب جميعاً، ظهر تماسك الطائفة الجامعية على وجه قريب من الوضوح، وظهرت مقومات هذا التماسك. وترجع كلها إلى انكفاء على حقوق ريعية، أي على مكانة منفصلة يُخاف عليها من الامتحان والمحاسبة والتداول. ولا يحدو الانكفاء على ريوع على الفضول الاجتماعي، ولا على تكثير العلائق بالجماعات المختلفة والاضطلاع بدور الوسيط في ما بينها وفي ما بين مطاليبها. ولمّا كانت الجماعات المختلفة منكفئة بدورها على حقوقها وعائداتها الريعية، ولا يلم شتاتها، جماعةً جماعةً، غير هذه الحقوق وحفظها لها، استحال عليها الاتصال من طريق علاقة عضوية وغير آلية نسيجها احتياج بعضها إلى بعضها الآخر، واستتمام بعضها بعضها الآخر (على مثال «الرابطة العضوية» في تناول دوركهايم المشهور). فاتصلت من طريق رابطة آلية وخارجية هي الرابطة الوحيدة التي تشد بين الجماعات المنكفئة على ما به قوامها، أي على ما توجبه هي قواماً وحيداً لها ولو لم يقتصر قوامها حقيقةً عليه. ومن المحال أن ينعقد تدريس الاجتماعيات، والبحث في الاجتماعيات، على جماعات منكفئة. فهي لا تعقل نفسها على وجه فاعل، ومناط أفعال، تدخل أفعالُه تحت باب التأريخ؛ وهي لا تدعو غيرها (من باحثين «ومثقفين» وصحافيين) إلى تناولها على هذا النحو.

ولم يؤدِّ توسع التدريس ليشمل عدداً كبيراً من الطلاب المختلفي المنابت والسِّيَر والثقافات والأهواء، إلى مسألة التدريس الجامعي عن أركانه المتداعية، ولا إلى امتحانه علناً وعلى الملأ. فلم يُقحِم الطلابُ، ولا حركتهم الكبيرة الأصداء الدعاوية والهزيلة البنية والذهن أقْحَمت، على التدريس مشكلات غير مسبوقة ولم تتطرق إليها المعالجة من قبل. ولا هم رغبوا في تدريس طريقتُه غير الطريقة المعهودة، ومصادره غير المصادر (المختصرة) الشائعة. فلم يُرِد الطلابُ، ولا مدرسوهم أرادوا، تدريساً يُتوسل به إلى غير المكانة والريع المرغوبين والمتوقَعين. فلا يصح تالياً تتميم القول هذا بالقول إن أساتذة درَّسوا طلاباً. فالتدريس، من وجهيه، وجه العالِم ووجه المتعلِّم، اقتصر على ظاهر الإجراء منه، أو على عمل الجوارح دون النفس، على ما كان يقول بعض الفقهاء. فالطلاب، شأن أساتذتهم من بعدهم وليس قبلهم، انصرفوا إما إلى دراسة مدارها على اكتساب ثقافة عامة أو إلى تصريف مصطلح سياسي واجتماعي ذرائعي اغتذت منه خطابةٌ لا فرق بينها وبين خطابة مدرسيهم في شيء، وأخذ مدرسوهم معظمها عن أحزاب سياسية كان الطلاب هؤلاء يتولون بعض قيادتها قبل أن يتولوا كل قيادتها. وكان ذلك عشية انفجار الحروب الملبننة، ثم في أثنائها، وتليتها.